

واقع التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة ولاية تيارت-

ط.د. كريمة ضبيان

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)
mahawamed@gmail.com

ط.د. خيرة بهلول

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)
aa2713668@gmail.com

الملخص:

عرفت السياسة الفلاحية في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى غاية القرن الواحد والعشرين، وواجهت الجزائر عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي أثر على القطاع الفلاحي، كما تبنت اتخاذ إجراءات لصالح القطاع والتي تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، والذي أعطى نتائج معتبرة تم من خلاله تشجيع القطاع بفروعه النباتي والحيواني.

وأخذت ولاية تيارت حصة من هذه الإصلاحات والتي ساعدتها في تنمية قطاعها الفلاحي سواء الحيواني أو النباتي، وتجديد الريفي. وبالتالي الجزائر كانت من الدول السبّاقة في تحقيق التنمية الفلاحية مقارنة بالسنوات السابقة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية الفلاحية، المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

Astract: The agricultural policy in Algeria has been characterized by several reforms since independence until the 21st century, Algeria has faced the process of changing from a market-oriented economy that affected the agricultural sector, and has adopted measures for the benefit of the sector, which consisted in applying the national plan for agricultural development starting in 2000. The sector was encouraged by its plant and animal branches.

Tiaret took a share of these reforms, which helped it develop its farming sector, both animal and plant, and rural renewal. Algeria was thus a leading country in agricultural development compared to previous years.

Key words: Agricultural sector, agricultural development, agricultural interests of the Wilayat of Tiaret.

المقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالفلاحة تحتل مكانة مهمة والحجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية خاصة المعتمدة منها على النفط على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال آجلاً أم عاجلاً.

والقطاع الفلاحي لقد لقي تطوراً تنظيمياً في الجزائر سواء من حيث القوانين أو الهياكل أو البرامج، وتم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي وتحولات الاقتصادية وخاصة مع بداية الثمانينات، فالجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق قاعدة أو ركيزة

أساسية تضمن النهوض عليها، فالقطاع الفلاحي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية، كما أنه يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية.

- مشكلة الدراسة: وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

ما هو واقع التنمية الفلاحية في الجزائر؟ وما هو واقعها في ولاية تيارت؟ .

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم المتعلقة بالتنمية الفلاحية؟
- ماهي أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي؟ وما هي العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي؟
- ما هو واقع التنمية الفلاحية في ولاية تيارت؟

- فرضيات الدراسة: لتسهيل معالجة موضوع الدراسة نعتمد على الفرضيات التالية:

- كل الإمكانيات المتاحة في قطاع الفلاحة والدوافع التي أدت إلى التغيير في السياسة الفلاحية هو فشل الإصلاحات السابقة وعدم تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة.

- مخطط دعم التنمية الفلاحية كسابقه من البرامج لم يضيف أي جديد للقطاع الفلاحي في الجزائر.

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مفهوم التنمية الفلاحية وإبراز أهدافها الاقتصادية وأسس التنمية الفلاحية ، وأهم أسباب اتجاهات الجزائر نحو القطاع الفلاحي، كما تهدف إلى إبراز واقع التنمية الفلاحية في ولاية تيارت.

- منهج الدراسة المستخدم: لدراسة مختلف النقاط السابقة تم إتباع المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة يهدف إلى تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها لتحليلها، ومن ثم بيان النتائج، ومن ثم تقييم النتائج بصورتها الواقعية، وبالتالي تقييم ما أفرزته الدراسة الميدانية في هذا البحث من أجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

II ماهية التنمية الفلاحية.

1- تعريف التنمية الفلاحية:

تتمثل في تنمية الإنتاج الفلاحي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي، أو بزيادة إنتاجية الأرض، أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض تكون بتحسين طرق زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل، التي تتفق وطبيعة الأرض وانتقاء البذور ومكافحة الآفات الفلاحية، واستخدام الآلات الفلاحية.¹

وهي كما تبنتها منظمة الأغذية والزراعة على أنها عملية تهدف إلى ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى وكذا توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي ومن ذلك أيضا المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد ومنع تعرض البيئة للتلوث، ومن أهداف التنمية الفلاحية كذلك العمل على حماية القطاع الفلاحي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة لاستدامة الإنتاج.²

وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية الفلاحية هي عملية تطوير الأرض والمجتمعات وحتى الأعمال التجارية، شرط أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.³

2- الأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية: تتمثل في:

- توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فعالية للتنمية الفلاحية؛
- زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

- تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني؛
 - توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي؛
 - زيادة دخول الفلاحين والعاملين في النشاطات الفلاحية المساندة؛
 - عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات، وداخل القطاع الفلاحي؛
 - زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج؛
 - تحسين تنافسية المنتجات سعريا ونوعيا لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية؛
 - زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛
 - رفع درجة اعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحي؛
 - تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة وباقي قطاعات الاقتصاد سيما في مجال التصنيع الفلاحي؛
 - موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق؛
 - استكمال وتعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للفلاحين ولقائات القطاع الخاص الأخرى العاملة في القطاع الفلاحي.
- 3-أسس التنمية الفلاحية:** تعتبر هذه الأسس من معوقات التنمية الاقتصادية الفلاحية والتي من عناصرها الأساسية:⁵
- قصور وسائل الادخارية؛
 - ضيق السوق وانخفاض الدوافع الاستثمارية؛
 - البنية الأساسية والهيكل القائمة؛
 - حلقة الفقر المفرغة؛
 - أثر التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

III. اتجاهات الجزائر نحو القطاع الفلاحي.

- 1- أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي:** ساهمت عدة عوامل في ارتكاز الجزائر على القطاع الفلاحي وتتمثل في:
- أ. الموارد الطبيعية: تتمثل في موردين أهمها:
 - الموارد الأرضية: تمتلك الجزائر مجموعة من الأراضي الخضراء كلها أراضي قابلة للزراعة وفيما يأتي نصلها كما يلي:
- الجدول رقم 01: أنواع الأراضي في الجزائر.**

أنواع الأراضي	2014 - 2015
الأراضي الصالحة للزراعة	8487854 هكتار
أراضي رعوية ومروج	32968513 هكتار
أراضي غابية	1938887 هكتار

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نتائج (2013 - 2015)، الموقع www.ons.dz، رقم 46، نشرة 2011، بتاريخ 2017/11/11، 17:44.

من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد تنوعا في الأراضي الفلاحية حيث تراوحت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى 8487854 هكتار، بينما الأراضي الرعوية والمروج تتربع على مساحة قدرها 32968513 هكتار، وبلغت مساحة الأراضي الفلاحية 1938887 هكتار.

• **الموارد المائية:** وفقا لتصنيف الأراضي الفلاحية لسنة 1989 قسمت هذه الأخيرة إلى أربعة مناطق:⁶

✓ **المنطقة أ:** وهي المنطقة التي تضم أراضي السهول الداخلية والمجاورة للسواحل حيث كميات الأمطار فيها تتجاوز 600 مم؛

✓ **المنطقة ب:** وهي المنطقة التي تضم أراضي السهول حيث كميات الأمطار فيها تتراوح بين 450 مم إلى 600 مم؛

✓ **المنطقة ج:** وهي المنطقة التي تضم أراضي السهول والتي كميات الأمطار فيها تتراوح ما بين 350 مم إلى 450 مم؛

✓ **المنطقة د:** هذه المنطقة تضم كل الأراضي الفلاحية الأخرى التي نسبة الأمطار فيها تقل عن 350 مم وكذا الواقعة في الجبال.

2- الأزمة البترولية: تتمثل أهم المحطات التاريخية للأزمة البترولية فيما يلي:⁷

أ. **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلت هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البترول بالقيمة الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، أين قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من 03 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار في أكتوبر سنة 1973.

ب. **الأزمة النفطية عام 1986:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

ج. **الأزمة النفطية عام 1998:** في نهاية التسعينات وباضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

د. **الأزمة النفطية عام 2008:** سجلت أسعار البترول بمستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

هـ. **الأزمة النفطية عام 2014:** عرفت أسواق النفط العالمية تهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم نسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من الأزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار.

3- التبعية الغذائية: من أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي وجود المشكلة الغذائية في الجزائر الناجمة من التبعية شبه المطلقة للخارج في توفير الكثير من المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها نظرا للعجز المسجل على المستوى المحلي وذلك من خلال تشجيع الاستيراد والانفتاح على الأسواق العالمية، ورافق هذا الانفتاح سياسة دعم الأسعار الخاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث كانت الدولة تخصص مبالغ مالية معتبرة لكي تعزل السوق الداخلي عن التأثيرات السلبية الناتجة عن تغيرات السوق العالمية، من خلال الاستعانة بإيرادات الصادرات النفطية لتغطية تكاليف الزيادة في الواردات الغذائية، وهو ما أدى إلى تدهور حالة ميزان الواردات والصادرات الغذائية وتكريس التبعية.⁸

4- العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي: وهي مجموعة من العوامل نلخصها في العناصر التالية:⁹

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا؛

أ. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

- **الميزة الأولى:** توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين
- **الميزة الثانية:** توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعبء عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

ب. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

ج. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي:

- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه؛

- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

د. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإنتاجي وربط مراطز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة؛

هـ. العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. "قوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي"

5- المعوقات التي واجهت القطاع الفلاحي في الجزائر: نذكرها في النقاط التالية:¹⁰

- الإصلاحات التي تعاقبت على هذا القطاع لم تكن ذات تنسيق واستمرارية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، مما نتج عنها عدم تحديد سياسة فلاحية واضحة المعالم ومحددة الأهداف من شأنها خدمة القطاع الفلاحي وتطويره والرفع من مكانته في الاقتصاد الوطني، كما أن هذه المراحل لم تحقق التكامل والتنسيق والتواصل بين مراحلها، فكانت كل مرحلة تأتي

- وكأنها تنفي المرحلة السابقة لها نظرا للتضارب في نصوص وقوانين هذه الإصلاحات وهو ما لم يشجع الفلاحين على الاستثمار والاستخدام الأمثل لوسائل الإنتاج مما أثر سلبا على مردودية القطاع الفلاحي؛
- ضعف حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية قبل سنة 1990، نظرا لتوجه الدولة خلال هذه الفترة إلى القطاع الصناعي باتباع سياسة الصناعة المصنعة وتوجيهها بمبالغ هامة من حجم الاستثمارات الكلية؛
- بالنسبة للقانون 19/87 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية فقد عرف نوعا من الانحياز في تطبيقه، حيث أن الأراضي الفلاحية الموزعة على الجماعات لم تكن بنفس الخصائص والامتيازات، فنجد بعض المجموعات استفادت من أراضي مغروسة بالأشجار المثمرة الصالحة للإنتاج من أول موسم فلاحي، كما كانت بعضها مدعمة بآبار السقي ووسائل الإنتاج الحديثة تسمح بزيادة الإنتاج من سنة إلى أخرى في حين لن تستفيد بعض المجموعات الأخرى من هذه الامتيازات إذ منحت لها قطع أرضية غير مزروعة وغير مشجرة وليس بها آبار وحتى لم يتم تهيئة هذه الأرض وحفر الآبار للسقي يستدعي لأموال ضخمة لا يمكن للمجموعة تأمينها فتواجه هذه المجموعة مشاكل كبيرة في عملية استغلال قطعة الأرض الممنوحة لها؛
- إضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في:¹¹
- **مشاكل التسويق:** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة؛
- **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى؛
- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

IV. واقع التنمية الفلاحية في ولاية تيارت.

- 1- **المقومات الفلاحية في ولاية تيارت:** والتي تمثل في الموارد الترابية والموارد المائية إضافة إلى الثروة النباتية والثروة الحيوانية، إلى جانب الموارد البشرية والمالية.
- أ. **الموارد الترابية:** والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهم البلديات التي تهتم بالموارد الترابية في ولاية تيارت.

نوعية الأراضي البلديات (المساحة بالهكتار)	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الصالحة للزراعة	أراضي المساحة المحصولية	الأراضي المسقية
المساحة الكلية	1608152.45	707622.45	9050	35000
بلدية الشحيمة	159509	-	-	-
بلدية عين الذهب	140683	-	-	-

112968	بلدية زمالة الأمير عبد القادر
46561	بلدية الرشيدة
31360	بلدية الناضورة
28000	بلدية توسنية
3957	بلدية سيدي عبد الرحمان

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

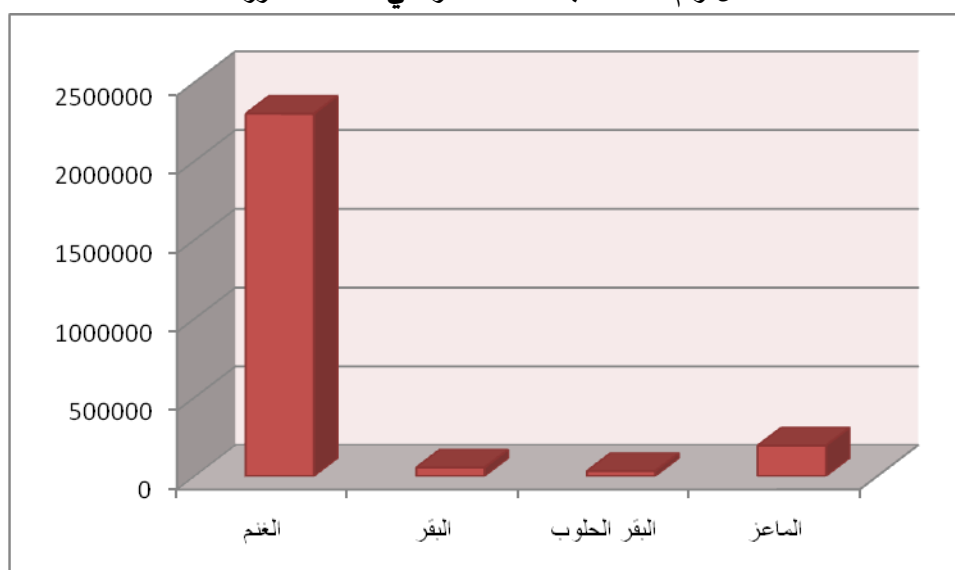
من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أنه الأراضي القابلة للزراعة هي الأراضي المستعملة في الزراعة وغير المستعملة والتي قدرت بـ 1608152.45 هكتار ، حيث تحتل بلدية الشحيمة المرتبة الأولى بـ 159509 هكتار بينما تأتي بلدية عين الذهب في المرتبة الثانية بمقدار قدره 220164 هكتار ، ثم بلدية زمالة الأمير عبد القادر بـ 112968 هكتار.

أما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة والتي تخص مختلف المزروعات تتربع على مساحة قدرت بـ 707622.45 هكتار ، حيث تحتل بلدية الرشيدة المرتبة الأولى بـ 46561 هكتار ، ثم تليها بلدية الناضورة بـ 31360 هكتار ، وفي المرتبة الثالثة بلدية توسنية بـ 29248 هكتار من مجمل أراضيها القابلة للزراعة.

أما فيما يخص أراضي المساحة المحصولية والتي مخصصة للخضروات و قدرت بـ 9050 هكتار ، فـ 5000 هكتار مخصصة للبطاطا ، أما البصل 3700 هكتار ، وفيما يخص الطماطم قدرت بـ 350 هكتار.

والأراضي المسقية قدرت بـ 35000 هكتار ، تصدرت هذه النسبة بلدية سيدي عبد الرحمان بـ 3957 هكتار ، بينما عادت المرتبة الثانية إلى بلدية توسنية بمقدار 28000 هكتار من إجمالي الأراضي المسقية.

الشكل رقم 01: نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Excel.

ب. الموارد المائية: نوجزها في التالي:¹²

- **الموارد المائية المطرية:** قدرت كمية الأمطار التي تساقطت على ولاية تيارت منذ سنة 2001 إلى 2017 إلى 520 مم سنوياً، وذلك في الموسم الفلاحي 2012/2013، ثم انخفضت الكمية لتصل إلى 485 مم في الموسم الفلاحي 2008/2009، ثم 462.2 مم في الموسم الفلاحي 2005/2006، أنا في الموسم الفلاحي 2016/2017 فقد انخفضت إلى 362 مم، لكن تبقى هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة.
 - **الموارد المائية السطحية:** وتتمثل في مياه الوديان، الأنهار والسدود، حيث تزخر ولاية تيارت بـ 03 سدود سعتها 100م³، ويعتبر سد الدحموني أكبر سد في تيارت بسعة قدرها 42 م³ وهو مخصص للسقي، أما الحواجز المائية فتتمثل في 17 حاجزاً سعتها 1004م³.
 - **الموارد الجوفية:** تمتلك ولاية تيارت مجموعة من الموارد الجوفية تتمثل في الآبار حيث وصل عددها حسب إحصائيات 2017 إلى 5853 بسعة 9.113 ل/ث منها 2518 آبار عميقة بسعة 2.513 ل/ث.
- ج. الثروة النباتية: نوجزها في الجدول التالي:

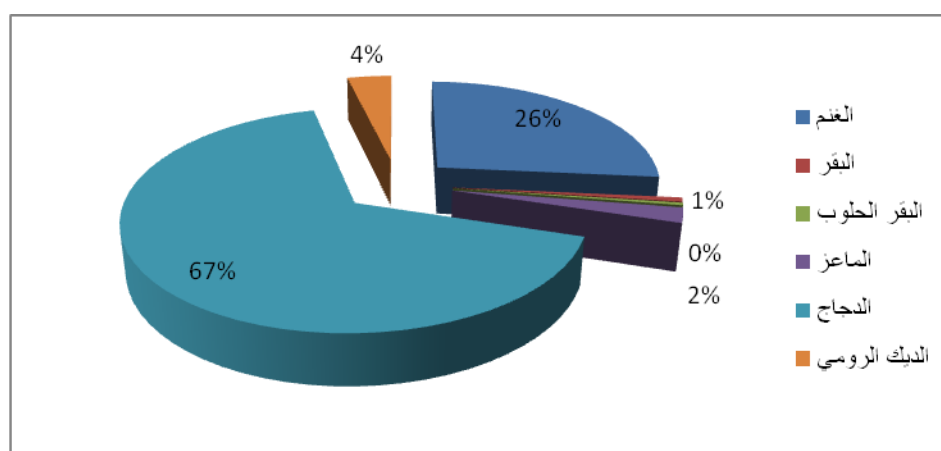
الجدول رقم 03: الثروة النباتية لولاية تيارت.

الموارد النباتية	الحبوب	الشعير	القمح الصلب	القمح اللين	نبات الشوفان	البقول الجافة (العدس)
المساحة (الهكتار)	335750	138800	127000	60300	9650	8300

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معلومات مقدمة من طرف المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية تيارت تستحوذ على مساحة قدرها 335750 هكتار خصصت للحبوب، والشعير أخذ الحصة التي قدرت بـ 138800 هكتار، أما القمح الصلب 127000 هكتار والقمح اللين 60300 هكتار، بينما نبات الشوفان قدرت مساحته بـ 9650 هكتار، و 8300 هكتار خصصت للعدس.

الشكل رقم 02: الثروة النباتية لولاية تيارت.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Excel.

د. الثروة الحيوانية: يعتبر الإنتاج الحيواني في القطاع الحيواني ذات أهمية كبيرة بعد الإنتاج النباتي في ولاية تيارت لما لها أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية، حيث تزخر ولاية تيارت بثروة حيوانية متنوعة نوجزها في الجدول التالي:

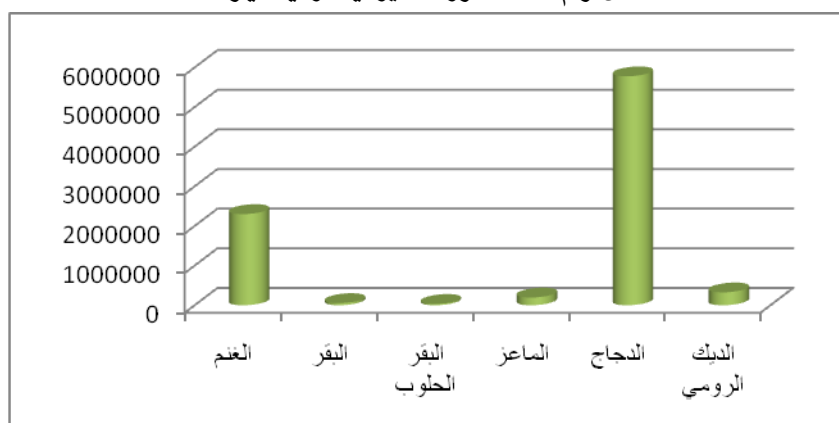
الجدول رقم 04: الثروة الحيوانية لولاية تيارت.

نوع الحيوان	الغنم	البقر	البقر الحلوب	الماعز	الدجاج	الديك الرومي
الكم (رأس)	2300756	55385	33005	194876	5778025	325000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تزخر ولاية تيارت بثروة حيوانية معتبرة والمقدرة بـ 2300756 رأس من الغنم، و 55385 رأس من البقر، إضافة إلى 33005 رأس من البقر الحلوب، وفيما يخص الماعز قدر بـ 194876 رأس، والدجاج قدر بـ 5778025 دجاجة، و 325000 ديك رومي.

الشكل رقم 03: الثروة الحيوانية لولاية تيارت.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Excel.

هـ. الموارد البشرية: إن حجم قوة العمل الفلاحية لها علاقة مباشرة بهيكل العمالة في ولاية تيارت، حيث قدر حجم العمالة الفلاحية بـ 154516 عامل أي بنسبة 16 % من إجمالي الكثافة السكانية، من بينهم 71200 عامل دائم منهم 91% رجال و 9% نساء و 83316 عامل موسمي منهم 99% رجال بمعدل 2591995 يوم، ولقد لوحظ أن هناك زيادة في قوة العمل في القطاع الفلاحي مقارنة بسنوات التسعينات ومطلع الألفية الثالثة ويرجع هذا الارتفاع إلى عودة القوة العاملة النشيطة في الريف.

و. الموارد المالية: إن تقدم العتاد الفلاحي مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسييره، وبما أن ولاية تيارت ولاية فلاحية بامتياز فإنها تخصص لها مبالغ مالية معتبرة، حيث قدر مبلغ الدعم للفترة (2000-2017) بـ 20714367732.00 دج إذ شملت هذه الميزانية تمويل الفلاحين المستثمرين وكذا شراء البذور والأعلاف للحيوانات وشراء العتاد الفلاحي الذي قدر بـ 223402978.39 دج للفترة (2000-2017).

2- البرامج الفلاحية المطبقة في ولاية تيارت للفترة (2000-2019).¹³

ولاية تيارت تزخر بعدة إمكانيات تأهلها للنهوض بالقطاع الفلاحي واحتلال مراكز ريادية للنهوض بالاقتصاد الوطني، لذا سعت الدولة بتطبيق مجموعة من البرامج الفلاحية المتمثلة في:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: هو إستراتيجية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري حيث يمتد هذا البرنامج من سنة 2000 إلى 2008، ومن أهداف هذا المخطط ما يلي:

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة اعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخل الفلاحين؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

ب. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: يهدف هذا المخطط إلى توفير السكن الريفي للفلاحين لضمان استقرارهم في الريف وتمكينهم من مزاولة نشاطهم، إضافة إلى الكهرباء الريفية لتسهيل عملية السقي عن طريق مياه السدود والآبار، وتهئية غرف التبريد لتخزين المنتج والمحافظة عليه، وكذا تهئية المداجن، ومن أهدافه أيضا تهئية المسالك الريفية عن طريق إنشاء طرقات لتسهيل حركة تنقل الفلاحين من وإلى المزرعة، ومن بين أهداف سياسة التطوير الفلاحي والتجديد الريفي ما يلي:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

ج. المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق: من بين المستفيدين من الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كما يلي:

- الفلاحون المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتجمعات مهنية؛
- المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات التحويل والتسويق وتصدير المنتجات الفلاحية والمنتجات الزراعية الغذائية؛
- المشاريع المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية من طرف الوزارة.

3- آفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت.

ولاية تيارت تتطلع إلى تحقيق أهداف مستقبلية إيجابية فيما يخص تطور مختلف المنتجات النباتية والحيوانية قصد تحقيق أقصى إشباع لسكانها من خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية آفاق 2022:

أ. الإنتاج النباتي: تطلعات ولاية تيارت لإنتاج مختلف المنتجات من حبوب وخضر وفواكه مستقبلا، نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توقعات الإنتاج النباتي لولاية تيارت.

2022	2020	السنوات	
		الإنتاج	المساحة (الهكتار)
125760	125710	القمح الصلب	المساحة (الهكتار)
2445000	2420000	الإنتاج	الإنتاج

72035	72035	المساحة (الهكتار)	القمح اللين
1604000	1562700	الإنتاج	
130480	130437	المساحة (الهكتار)	الشعير
2485000	2418800	الإنتاج	
17925	17915	المساحة (الهكتار)	الشوفان
204500	198760	الإنتاج	
7279	7100	المساحة (الهكتار)	البطاطا
2409100	2222900	الإنتاج	
5056	5007	المساحة (الهكتار)	البصل
326400	3027900	الإنتاج	
453	425	المساحة (الهكتار)	الطماطم
159600	140900	الإنتاج	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

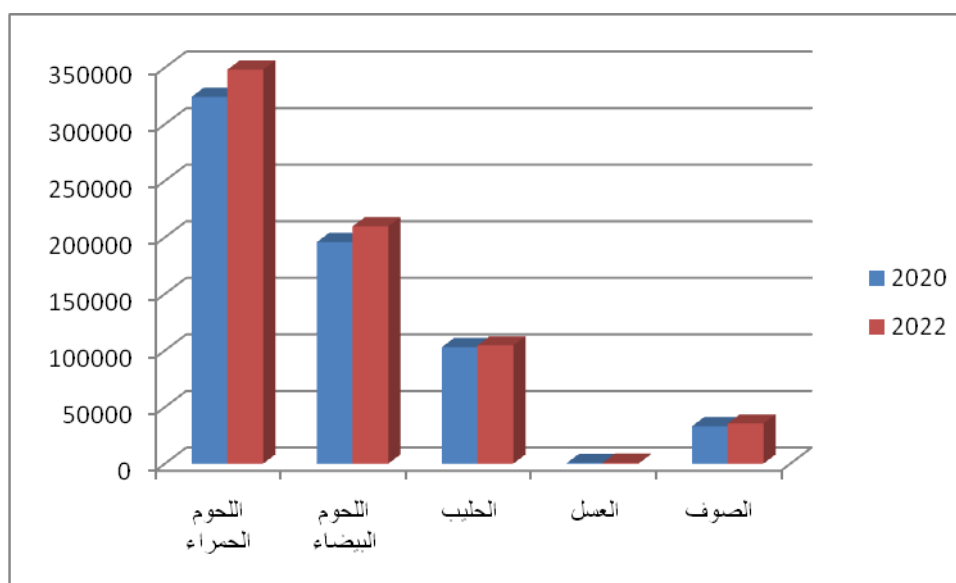
ب. الإنتاج الحيواني: ولاية تيارت تسعى إلى تنويع الثروة الحيوانية وذلك بحكم تنوع مناخها، وفيما يلي توضيح لهذه التطلعات المستقبلية:

الجدول رقم 06: تطلعات الإنتاج الحيواني لولاية تيارت.

التقديرات السنوية	الحمراء (القنطار)	الحموم البيضاء (القنطار)	الحليب (1000 لتر)	العسل (كغ)	الصوف (كغ)
2020	324289	195800	103000	678	33104
2022	348255	209700	104601	716	35504

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

الشكل رقم 04: تقديرات الإنتاج الحيواني لولاية تيارت.



1.1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Excel.

V. خاتمة:

منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا أصبحت الجزائر حقيقة، تغير وجهها حيث انتقلنا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حر يمتاز بالاستقلال والتنوع في الإنتاج، ومن أمثلة ذلك القطاع الفلاحي الذي حظي بالاهتمام الواسع من طرف الدولة، حيث اضطرت إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الفلاحي وتطويره للوصول إلى الإكتفاء الذاتي ولقد كانت هناك الكثير من النماذج تنمية الفلاحية، وفي تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

وتنمية القطاع الفلاحي يتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي إضافة إلى المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

- نتائج الدراسة: نلخصها فيما يلي:

- تزخر الجزائر بقاعدة موريدية تأهلها للنهوض ليس فقط بالقطاع الفلاحي وإنما بالاقتصاد الوطني ككل؛
- محاولة تكامل القطاع الصناعي بالفلاحي بتشجيع تطوير الصناعات القائمة على الإنتاج الفلاحي؛
- من خلال السياسة الفلاحية المطبقة أصبح القطاع الفلاحي يتميز بالتطور في الإنتاج وكذا التنوع، حيث لم يعد يقتصر هذا الأخير على إنتاج القمح والبقول الجافة، بل تعدى إلى مختلف الخضروات والفواكه وحتى الإنتاج الحيواني.

- توصيات واقتراحات الدراسة: نوجزها في:

- نلاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ضئيلة مقارنة بأهمية القطاع وبعد دراسة التطبيقية واستقارنا لدى بعض الفلاحين وجدنا عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع ومطالبة الشباب بالعمل في مجال أكثر راحة ولهذا لا بد من إقامة برامج ومراكز ونوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي؛
- تسهيل شروط الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- عصرنة هياكل القطاع لمجارات التطور التكنولوجي في بعض المناطق؛
- السعي إلى تقليل الواردات الغذائية؛

- الاهتمام بالتسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الفلاحية؛
- تشجيع القطاع الخاص بالمبادرة والمشاركة بدرجة كبيرة وفعالية في التنمية الفلاحية.

VI. المراجع

- ¹ عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 21.
- ² هشير أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974 - 2012، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان)، الجزائر، 2015-2016، ص 18.
- ³ هشير أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- ⁴ هاشمي الطبيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة (2000-2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان)، الجزائر، 2006 - 2007، ص 05.
- ⁵ سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان)، الجزائر، 2006 - 2007، ص: 51 - 52.
- ⁶ بن معمر راجح، قواعد وآليات التهيئة والتعمير في مجال الأراضي الفلاحية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر 1)، الجزائر، 2013 - 2014، ص: 22 - 23.
- ⁷ مريم شطبي محمد، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ملتقى وطني حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي 2015، ص: 04 - 05.
- ⁸ علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعة ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأحياء، جامعة باتنة 1، ص 199.
- ⁹ باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 109.
- ¹⁰ محمد غردى، بن نير نصر الدين، تطور السياسات الفلاحية وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة وتنمية البحوث والدراسات، العدد 10، ص 207.
- ¹¹ فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتبعة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة، العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة)، الجزائر، 2007-2008، ص 289.
- ¹² وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.
- ¹³ وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.